٤٦/١٧٤ ـ تقديم مساعدة خاصة إلى اليمن

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراريها ٤٥/١٩٣ و ٤٥/٢٢٢ المؤرخين في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، وإذ تحيط علماً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩١/٦٢ المؤرخ في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩١ ، ومقرري مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٩١/١٩ و ٩١/٢٠ المؤرخين في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩١[١١] ،

وإذ تلاحظ عودة ما يقرب من مليون مغترب يمني إلى بلدهم من جرّاء الحالة بين العراق والكويت ، إضافة إلى تدفق عشرات الألوف من اللاجئين والعائدين من القرن الافريقي نتيجة للتطورات الأخيرة في تلك المنطقة ،

وإذ يساورها بالغ القلق بسبب الآثار الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة المتأتية عن هذه التدفقات الكبيرة من العائدين ، التي تحدث في وقت يعاني فيه اليمن من أزمات اقتصادية خطيرة ،

١ ـ تطلب إلى الدول ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية الدولية والمؤسسات المالية الدولية أن تقدم مساعدة خاصة إلى اليمن لتمكينه من مواجهة الآثار الناجمة عن تدفقات اللاجئين والعائدين ؛

٢ ـ تطلب إلى الأمين العام أن يساعد في تعبئة الموارد وأن يعد برنامجاً شاملاً لمساعدة اليمن في إيجاد حل للحالة الخطيرة التي أوجدتها تدفقات اللاجئين والعائدين ؛

٣ ـ تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين عن تنفيذ هذا القرار .

الجلسة العامة ٧٨
١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١

٤٦/١٧٥ ـ تقديم المساعدة لتعمير وتنمية جيبوتي

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٤٥/٢٢٨ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ وإلى قراراتها السابقة بشأن تقديم المساعدة الاقتصادية إلى جيبوتي ،

وإذ تشير أيضاً إلى إعلان باريس وإلى برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً اللذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠[٦] ، فضلاً عن الالتزامات المتبادلة المتعهد بها في هذه المناسبة وما تتسم به متابعة هذا المؤتمر من أهمية ،

وإذ يساورها بالغ القلق بسبب اتساع نطاق الدمار والخراب في جيبوتي نتيجة للسيول والفيضانات التي لم يسبق لها مثيل والتي حدثت في نيسان/أبريل ١٩٨٩ ،

وإذ تلاحظ مع القلق دمار آلاف المساكن ، لاسيما في الأحياء الشعبية ، والضرر الذي لحق بقطاعات هامة من الهياكل الأساسية الوطنية ، لاسيما شبكة الطرق ، وإمدادات المياه ، والمراكز الصحية والمستشفيات ، والمؤسسات التعليمية وغيرها من الخدمات العامة ،

وإذ تضع في اعتبارها ما لحق بالموارد الزراعية المحدودة في جيبوتي من أضرار فادحة ، بما في ذلك القضاء على ماشيتها ،

وإذ تلاحظ أن الجهود المبذولة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جيبوتي ، وهو بلد يدخل في عداد أقل البلدان نمواً ، تعرقلها الآثار السلبية للسيول والفيضانات التي تجتاح هذا البلد الضعيف بصورة دورية ، وأن تنفيذ برامج التعمير والتنمية يتطلب تكريس موارد كبيرة تتجاوز الإمكانيات الفعلية لهذا البلد ،

وإذ تلاحظ أيضاً أن المناخ القاسي والجفاف المزمن يحولان دون قيام أي نشاط زراعي واسع النطاق وأن الآثار المستمرة للجفاف الدوري لها نتائج مدمرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجيبوتي ، وهي تنمية غير مستقرة أصلاً ،

وإذ تلاحظ مع القلق أن الحالة في جيبوتي قد تأثرت تأثراً سيئاً من جرّاء الأحداث الأخيرة التي وقعت في القرن الافريقي ، وإذ تلاحظ التدفق الأخير لما يزيد عن ٠٠٠ ٩٥ من الأشخاص المشردين من بلادهم ، مما ينهك طاقة الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية الضعيفة للبلد إنهاكاً شديداً ،

وإذ تلاحظ الحالة الاقتصادية الحرجة للغاية في جيبوتي ، بسبب موقعها الجغرافي ، وكذلك المشاريع الإنمائية العديدة ذات الأولوية التي توقفت نتيجة للحالة الدولية الحرجة الجديدة ،

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام[٦٥] ،

وإذ تلاحظ مع الامتنان ما قدمته مختلف البلدان والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية من دعم لعمليات الإغاثة الطارئة أثناء فيضانات عام ١٩٨٩ ،

١ ـ تعرب عن تضامنها مع جيبوتي حكومة وشعباً في مواجهة الآثار المدمرة للسيول والفيضانات والحقائق الاقتصادية الجديدة لجيبوتي ، الناتجة بوجه خاص عن الحالة الجديدة الحرجة في القرن الافريقي ؛

٢ ـ تؤيد ما قدمته مختلف البعثات الموفدة إلى جيبوتي من تقييمات وتوصيات والتي أخذها الأمين العام في اعتباره في تقريره[٦٥] ؛

٣ ـ تطلب مجدداً إلى الأمين العام أن يقوم ، بالتعاون مع الأجهزة والمؤسسات المعنية في منظومة الأمم المتحدة وفي تعاون وثيق مع السلطات الحكومية ، بعملية إعادة تقييم لمتطلبات جيبوتي ، في ضوء احتياجاتها الجديدة والملحّة ، بغية وضع برنامج إنمائي طويل الأجل يتسم بالاستمرارية والملاءمة للاحتياجات لا مجرد برنامج عاجل للإنعاش والتعمير ؛

٤ ـ تطلب إلى جميع الدول وجميع المنظمات الإقليمية والأقاليمية والمنظمات غير الحكومية وسائر الوكالات الحكومية الدولية ، ولاسيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي ، أن تقدم إلى جيبوتي ، على نحو ثنائي ومتعدد الأطراف ، مساعدة كبيرة وملائمة لتمكين هذا البلد من مواجهة مشاكله الاقتصادية الخاصة ؛

٥ ـ تطلب إلى الأمين العام أن يواصل جهوده الرامية إلى تعبئة الموارد الضرورية للاضطلاع ببرنامج مساعدة مالية وتقنية ومادية فعّالة لجيبوتي ؛

٦ ـ تطلب أيضاً إلى الأمين العام إعداد دراسة عن الحالة الاقتصادية في جيبوتي وعن التقدم المحرز فيما يتعلق بتنظيم وتنفيذ البرنامج الخاص الجديد للمساعدة الاقتصادية لذلك البلد ، وذلك في وقت يسمح للجمعية العامة بالنظر في المسألة في دورتها السابعة والأربعين .

الجلسة العامة ٧٨
١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١

١٧٦/٤٦ ـ تقديم المساعدة الطارئة من أجل الإغاثة الإنسانية والإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في الصومال

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٠٦/٤٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، و ١٧٨/٤٤ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، و ٢٢٩/٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، وقرارات ومقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تقديم المساعدة الطارئة إلى الصومال ،

وإذ تشير أيضاً إلى نداء تقديم المساعدة الإنسانية العاجلة إلى الصومال وبلدان أخرى في افريقيا الذي وجهه الأمين العام في الدورة العادية السابعة والعشرين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية الذي عقد في أبوجا ، نيجيريا ، في الفترة من ٣ إلى ٥ حزيران/يونيه ١٩٩١ ،

وإذ تلاحظ مع الارتياح التدابير التي اتخذها الأمين العام لتعبئة المساعدة الدولية من أجل الصومال ،

وإذ يقلقها بالغ القلق التشرد الهائل الذي أصاب سكان المناطق المتضررة في الصومال ، واتساع الضرر والدمار الذي لحق بالقرى والبلدان والمدن ، والضرر الفادح الذي سببه الصراع الأهلي بالهياكل الأساسية للبلد ، والخلل الواسع الذي أصاب المرافق والخدمات العامة ،

وإذ تشدد على الحاجة الملحّة إلى إنهاء الحرب الأهلية بسرعة وفي أقرب وقت ممكن عن طريق اشتراك جميع الأطراف ،

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة الطارئة إلى الصومال[٦٩] وبالبيان الذي أدلى به وكيل الأمين العام للمسائل السياسية الخاصة والتعاون الإقليمي وإنهاء الاستعمار وشؤون الوصاية أمام اللجنة الثانية للجمعية العامة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ بشأن البرنامج الخاص للطوارىء في القرن الافريقي[٦٨] ،

وإذ تقدر كل التقدير ما قدمته عدة دول أعضاء من مساعدة إنسانية لتخفيف الشدة والمعاناة عن السكان المتضررين ،

وإذ تلاحظ وجود مناطق وأقاليم كثيرة مأمونة يسهل فيها إيصال المساعدة الإنسانية الفورية والعاجلة إلى جميع السكان المنكوبين ،

وإذ تلاحظ مع بالغ الارتياح الجهود الإنسانية التي تبذلها كيانات مختلفة في منظومة الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية وطنية ودولية ،

١ ـ تعرب عن امتنانها للدول الأعضاء وللمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية التي استجابت لنداءات الأمين العام وآخرين غيره بتقديم مساعدة طارئة للصومال ؛

٢ ـ تعرب عن تقديرها للأمين العام للتدابير المتخذة لتعبئة المساعدة الطارئة للسكان المتضررين في الصومال ؛

٣ ـ تناشد جميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تواصل تقديم المساعدة الطارئة للصومال ، مع مراعاة البيان الذي أدلى به وكيل الأمين العام للمسائل السياسية الخاصة والتعاون الإقليمي وإنهاء الاستعمار وشؤون الوصاية أمام اللجنة الثانية للجمعية العامة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ بشأن البرنامج الخاص للطوارىء في القرن الافريقي[٦٨] ؛

---

(٦٩) A/46/457 .